

مؤشر مدراء المشتريات PMI™ لمصر التابع لمجموعة IHS Markit

تراجع الإنتاج والأعمال الجديدة في مارس، مع تحسن التفاؤل بسبب طرح اللقاح

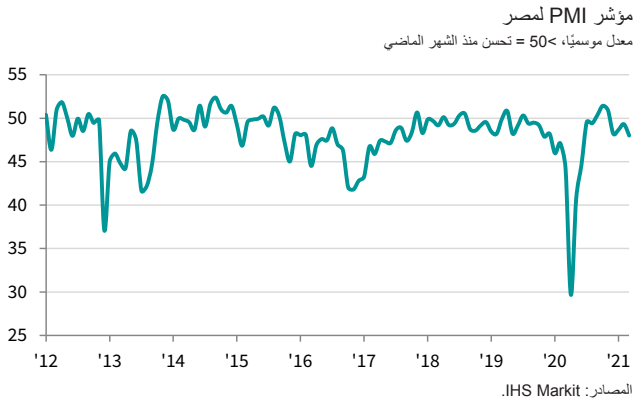
النتائج الأساسية:

تراجع نشاط الأعمال غير المنتجة للنفط بأسرع معدل منذ شهر يونيو 2020

انخفاض الطلبات الجديدة بسبب تراجع الصادرات وقيود كوفيد-19

تحسن توقعات الشركات مع تسارع طرح اللقاح

تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 23 مارس 2021.



تعليق

في إطار تعليقه على نتائج دراسة مؤشر مدراء المشتريات في مصر، يقول ديفيد أوبن، الباحث الاقتصادي بمجموعة IHS Markit:

"شهد القطاع غير المنتج للنفط في مصر تباطؤًا أقوى، لكنه متواضع، في شهر مارس، ما أدى إلى تمديد الانكماش المستمر منذ نهاية عام 2020 وزادت المخاوف بشأن تعافي الاقتصاد من الوباء. ظل طلب العملاء ضعيفًا حيث انخفضت تدفقات الطلبات الجديدة بقوة، في حين انخفضت مبيعات التصدير لأول مرة منذ ثلاثة أشهر. ونتيجة لذلك، انخفض حجم العمالة والأعمال المتراكمة ومشتريات مستلزمات الإنتاج بشكل أكبر، رغم أن هذا ساعد على تخفيف الضغوط التضخمية للتكاليف.

"كانت النظرة المستقبلية للنشاط التجاري أكثر إيجابية، حيث توقعنا الشركات أن الظروف الاقتصادية ستبدأ في الانتعاش قريبًا عندما تؤدي اللقاحات إلى إعادة فتح الاقتصاد بشكل أكبر. وقد أدى توسيع برنامج اللقاح ليشمل قطاعات أكثر من التركيبة السكانية إلى تعزيز هذه التوقعات. ومن المأمول أن تكون هذه علامة على تحسن الطلب على المدى القريب وتعافي الإنتاج في النصف الثاني من العام."

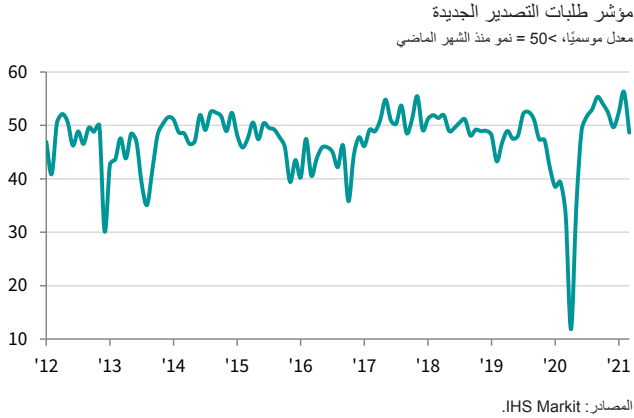
أشارت بيانات دراسة شهر مارس إلى انخفاض أسرع في ظروف العمل بالقطاع الخاص المصري غير المنتج للنفط، حيث تراجعت الأعمال الجديدة للشهر الرابع على التوالي وانخفض الإنتاج بأعلى معدل منذ شهر يونيو الماضي. ومن ناحية إيجابية، تسارعت عملية طرح اللقاح على مستوى البلاد، ما أدى إلى تحسن الآمال في حدوث انتعاش اقتصادي قوي في وقت لاحق من العام.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) الخاص بمصر التابع لمجموعة IHS Markit - هو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليقيم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - انخفاضاً للمرة الأولى في ثلاثة أشهر خلال شهر مارس، من 49.3 نقطة في شهر فبراير إلى 48.0 نقطة في شهر مارس، مشيراً إلى تدهور بسيط في أحوال القطاع. وكانت هذه أيضاً أدنى قراءة منذ شهر يونيو 2020 وأشارت إلى أسرع تراجع منذ التأثير الأولي لوباء فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19).

وكان انخفاض القراءة الرئيسية مدفوعاً بشكل كبير بالتراجعات الأسرع في الإنتاج والأعمال الجديدة في نهاية الربع الأول. حيث شهدت الشركات المصرية انخفاضاً قوياً في النشاط كان هو الأقوى في تسعة أشهر، في حين انخفضت تدفقات الأعمال الجديدة بأسرع معدل مشترك في نفس الفترة. وشهد ما يقرب من 12% من الشركات المشاركة في الدراسة انخفاضاً في الأعمال الجديدة اعتباراً من شهر فبراير، وغالبًا ما أرجعوا ذلك إلى ضعف الطلب في السوق والقيود المستمرة لكوفيد-19. في الوقت ذاته، تراجعت مبيعات التصدير للمرة الأولى في ثلاثة أشهر، وإن كان ذلك بعد ارتفاع قياسي في تاريخ الدراسة.

وسمح انخفاض المبيعات للشركات بإنجاز الأعمال المتراكمة خلال شهر مارس، والتي تراجعت للشهر الثالث على التوالي. ساهم تراجع الضغوط على القدرة الاستيعابية في تقليل القوى العاملة، ما أدى إلى تمديد فترة فقدان الوظائف إلى ما يقرب من عام ونصف.

تبع...



في الوقت نفسه، انخفض النشاط الشرائي في القطاع غير المنتج للنفط بشكل ملحوظ، حيث أشارت الشركات المشاركة إلى أن الانخفاض في تدفقات الأعمال الجديدة والتكدس السابق في المخزون أدى إلى ضعف الطلب على مستلزمات الإنتاج. وقد انخفضت مخزونات المشتريات بشكل طفيف، في حين شهدت الشركات أسوأ تأخير في تسليم مستلزمات الإنتاج منذ شهر يونيو الماضي.

سجلت بيانات شهر مارس ضغوطاً تضخمية مرة أخرى، مدفوعة بزيادة قوية في تكاليف الشراء حيث ارتفعت أسعار عدد من المواد الخام. وأشارت الشركات بشكل خاص إلى ارتفاع أسعار المعادن والبلاستيك والكرتون، وهو ارتفاع مرتبط بمشاكل الإمداد العالمية الناتجة عن الوباء. في الوقت ذاته، ارتفعت تكاليف الرواتب للمرة الأولى منذ شهر ديسمبر الماضي. ومع ذلك، فإن ضعف الطلب على مستلزمات الإنتاج يعني تراجع حدة تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج إلى أدنى مستوى له في تسعة أشهر، مما أدى إلى ارتفاع طفيف آخر في أسعار المنتجات.

وأخيراً، أشارت توقعات الشركات إلى صورة إيجابية متناقضة لمستقبل الاقتصاد المصري، حيث توقع أكثر من نصف الشركات المشاركة ارتفاع النشاط في الأشهر الـ 12 المقبلة. وقد ارتفع معدل تفاؤل الشركات بشكل عام وبلغ تقريباً نفس مستوى شهر يوليو الماضي الذي كان الأعلى في 29 شهراً. وجاء التحسن مع توسيع برنامج اللقاح الحكومي ليشمل فئات أكثر من السكان، مما عزز الآمال في العودة إلى الحياة الطبيعية بشكل أسرع مما كان متوقعاً في السابق.

تعليق

ديفيد أوين

خبير اقتصادي

IHS Markit

هاتف: +44 207 064 6237

david.owen@ihsmarkit.com

جوانا فيكرز

اتصالات الشركات

IHS Markit

هاتف: +44 207 260 2234

joanna.vickers@ihsmarkit.com

نبذة عن IHS Markit (بورصة نيويورك: IINFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للملاء معلومات الجبل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2021. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة joanna.vickers@ihsmarkit.com لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأزمات الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI™ لمصر التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسل إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستبيانات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر مارس 2021 في الفترة من 12-23 مارس 2021.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

إخلاء المسؤولية

تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار الناتجة عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Index™ Purchasing Managers' و PMI™ أما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.